ع انواع البيوع التي لايشترط فيها قبض العوضين او احدهما شرع في بيان ما يشترط
فيه ذلك وقدم السلف لكون الشرط فيه قبض احد العوضين فهو بمنزلة المفرد من
روى عن النبي عم انه نهى عن بيع مالیس عند الانسان ورخص في السلم والقياس
يابى جوازه لانه بيع المعدوم اذ المبيع هو المسلم فيه لكن تركنا بالنص السلم في الثمر
عبارة ع الاستعجال والسلف لغة واحد وخص هذا للعلم بهذا النوع
ع البيع لان شرعيته لغرض تحقق رأس المال وهو الاستعجال وتحصيل قبل وجود المبيع لما
لحاجة اعلم ان شرائط صحة السلم سبعة عشر ستة في رأس المال واحدة
ي المسلم فيه وفيه تفصيل ع شرح الاسود قوله كالمكيل والموزون لقوله عليه السلام
ع اسلم فكيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والوجوب يتحقق
الى كونه معلوما وهو يتضمن الجواز قوله كالدراهم والدنانير لانهما اثمان حتى
لو اسلم فيهما لايصح سلما لان السلم تعجيل الثمن وتأجيل المبيع ولو جاز فيه للتفاضل
فاذا لم يقع سلما يكون باطلا وقال الاتمش يكون بيعا بثمن مؤجل تحصيلا للتقابض
المتعاقدين بحسب الامكان والعبرة في العقود للمعاني والاول وهو قول
عيسى بن ابان اصح قوله والمذروع جوازه فيه لكونه كالمكيل والموزون في
مناط الحكم وهو امكان ضبط الصفة ومعرفة المقدار لارتفاع الجهالة فجاز الحاق
بها وكذا المعدود المتقارب في الاحاد والكبير والصغير سواء لاصطلاح الناس
على اهدار التفاوت فانه قلما يباع جوز بفلس وجوز بفلسين وقد ذكر الشيخ في
البيع والزمان لانه يتفاوت فاحشا فصار الضابط في معرفة العدد في المتفاوت
ع المتفاوت تفاوت الاحاد في المالية دون الانواع وهذا هو المراد ههنا

ابي يوسف رح ويؤيد ذلك ما روي عن ابي حنيفة ان السلم لايجوز في بعض المتفاوت احاده في المالية ثم لما جاز السلم في المعدودات المتقاربة عددا لايجوز كيلا خلافا لزفر رح وكذا يجوز السلم في الفلوس عددا بجواز الاصطلاح على ابطال ثمنيتها فيكون ثمنا يتعين بالتعيين وقد مر ذكره قوله ورقعته الرقعة عدد الكرباس يعني كثرة الرقاع او قلتها وقيل تعريفه بكونه ثخانة واتساعا ولابد من ذكر الوزن في ثياب الخز والديباج بعد ذكر الطول والعرض لان قيمتها يختلف باختلاف الاوزان فان الديباج كلما ثقل وزنه ازداد قيمته والخز وهو المتخذ من الابريسم المطبوخ كلما خف ازداد قيمته قوله الا في لغة رديئة يا ولا معتبر بقول الزاجر معيرة نزوجت بصريا الطير يا والطرايا لانه مولد لايوخذ بلغته قوله والطرق في جنسه فقط بكونه مقدورا التسليم حتى لو كان في بلد لاينقطع جاز قوله بذكر الجنس كالابل والسن كالجذع والثني قوله والنوع كالجيد والرديء والصفة كالسمن والهزال والتفاوت بعد ذلك يسير لقلته فاشبه الثياب قوله فحش التفاوت في المالية باعتبار المعاني الباطنة فقد يكون زمان متساويين في الاوصاف المذكورة ويزيد ثمن احدهما زيادة فاحشة فيفضي الى المنازعة المنافية لوضع الاسباب بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فنقل يتفاوت فاحشا بعد ذكر الاوصاف قوله والاكارع والكراع ما دون الركبة من الدواب لانه عددي متفاوت ولا مقدر له قوله وجلوده عددا ولا يتوهم انه يجوز وزنا لقيدة عددا لان معناه عددي بحت اذا لم يجز وزنا بطريق الاولى لانه لا يوزن عادة قوله جزافا بضم الجيم

Copyright © King Saud University